فستان «مونيكا لوينسكي» من جديد.. واحتمالات التصعيد في الساحة اليمنية أكثر من السورية

عبد المنعم علي عيسى

من شأن كل هذا التصعيد الحاصل فيما بين واشنطن وطهران أن يكون ذا تأثير سلبي ومباشر على مسار التسوية السياسية السورية التي تمر أصلاً في هذه المرحلة بمخاض صعب يهدد بنسفها من جذورها والعودة من جديد إلى مطارحات الأعوام ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤، فطرفا التصعيد كلاهما لاعب أساسي في الملعب السوري، والأزمة التي يهدد ذلك التصعيد بحدوثها لا تبدو كأنها سحابة صيف، ومن المؤكد أنها سحابة آتية من «أربعينية» الشتاء، وهي على وشك أن تحط بحمولاتها في أعقاب تكاثف قطراتها الذي يبدو سريعاً حتى في وصوله إلى «لب» السحابة، فها هو وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون يعيد النغمة التي غابت عن الآذان منذ اتفاق فيينا ١٤ تموز ٢٠١٥، وقال في تصريحات أطلقها في ١٦ نيسان الجاري: «إن الطموحات النووية الإيرانية تشكل خطراً جاثماً على العالم برمته»، تلاه على الفور قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب بتشكيل لجنة من الخبراء لدراسة اتفاق فيينا، سابق الذكر، في مهلة أقصاها ٩٠ يوماً بدءاً من ٢٠ نيسان الجاري، وفيما بينهما جاءت زيارة وزير الدفاع الأميركي جيمس ماتيس إلى الرياض في ١٨ نيسان الجاري في نطاق جولة تضم كلاً من مصر وقطر وإسرائيل وأفغانستان، والإناء بما فيه ينضح، ومحطات الجولة تشي بأهدافها وما يجمع المحطات هو العداء لإيران، وقد لا يكون ذلك صحيحاً بالنسبة لمصر إلا أن أي عمل يستهدف حصار طهران لا يمكن أن يكون فاعلاً من دون مصر، جرى ذلك بالتزامن مع تقرير كان قد نشرة موقع «تي.تي» الفرنسي يوم ١٨ الجاري وفيه وردت تفاصيل دقيقة لخطة أميركية ترمي إلى احتلال ميناء الحديدة اليمني بذريعة أن هذا الميناء الأخير يشكل الحنفية التي تملأ الكأس الحوثية بما تريده، وجميع ما سبق يشير إلى أن ساحة الكباش السعودية الإيرانية المقبلة ستكون اليمن من دون أن يعني ذلك انتهاء الكباش على الساحة السورية، إلا أن هذا الأخير ستتراجع أهميته إلى الدرجة الثانية قياساً إلى درجات «الوجع» السعودية، ومن المؤكد أن هذا التصعيد الأميركي، مرتفقاً بالتصعيد السعودي، تجاه طهران، سوف يرخي بظلاله الثقيلة على مسارات أستانا ومسارات جنيف كلها على مدار «مرحلة الدراسة» الأميركية لاتفاق فيينا، وإذا ما جاءت توصيات اللجان المختصة، ولربما كان هو الأرجح، بأن الاتفاق ضار بالمصالح العليا الأميركية ولا بديل من إلغائه أو تعديله بما يتناسب مع تلك المصالح وصولاً إلى اعتماد أي من الخيارين هو المتاح، وكلاهما يفضيان إلى ساقية واحدة، فإن التصعيد آنذاك سيأخذ أشكالاً أخرى ويسلك مسارات أكثر حدّة وإيلاماً، وما يعزز ترجيح هذه الفرضية الأخيرة هو أن واشنطن تسعى إلى فرض حادثة «خان شيخون» في ٤ نيسان الجاري، كأرضية جديدة تصلح للبناء عليها لإنتاج السياسات المقبلة تجاه الأزمة السورية، وبمعنى آخر تسعى إلى جعل تأثير تلك الحادثة ملغياً لجميع ما سبقه وهو ما تؤكده السلوكيات الأميركية بشكل عام بدءاً من الرفض الأميركي الأخير للانضمام إلى اجتماع ثلاثي عقد في طهران في ٢٠ نيسان الجاري ويخص الأزمة السورية وصولاً إلى تصريحات ماتيس في ٢١ الجاري والتي جاء فيها: «لا شك إن دمشق قد احتفظت بجزء من سلاحها الكيميائي».

قد يكون غريباً ما ذهب إليه ترامب أخيراً سواء أكان ذلك في علاقته مع أنقرة أو مع دول الخليج وتحديداً السعودية التي كانت تتحسب لتلابيب «جاستا» أما الأولى فقد كانت قد ملّت البطاقات الحمراء التي يرفعها الحكم الأميركي بوجه المطالب التركية وخصوصاً منها ما كان في الشأن السوري لترى ترامب يهنئ الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بفوزه في الاستفتاء الأخير ولتعود العلاقة الأميركية الخليجية إلى سابق عهدها ولا تشوبها إشكالات كانت قد تكاثرت وخصوصاً في ولاية باراك أوباما الثانية والسؤال الذي يبرز هنا هو: لماذا؟

للإجابة عن هذا السؤال لابد لنا من التذكير بأن دونالد ترامب قد دخل إلى البيت الأبيض في ٢٠ كانون الثاني الماضي على متن صراعه الذي وعد بأن يطوره عندما سيمسك بعصا السلطة مع المؤسسة الحاكمة الأميركية بمؤسستيها الكبيرتين البنتاغون وCIA بما فيه المجمع الصناعي الحربي ولطالما ظهرت العديد من علائم ذلك الصراع خلال الـ١٠٠ يوم الأولى من حكم ترامب قبل أن يعلن الأخير استسلامه في مطار الشعيرات السوري في ٧ نيسان الجاري وفي أتون ذلك كان لابد من استخدام جبهات في مواجهة جبهات أخرى انطلاقاً من النزعة الهجومية الصارخة التي يعتمدها الرئيس الأميركي الحالي وعليه فقد تقرر، كما يبدو، التهدئة على جبهات الخليج وتركيا ومصر، بل استخدام مقدرات هؤلاء لمواجهة إيران وسورية وحزب الله، ناهيك عن وجود سبب آخر كان من القوة ما أدى سريعاً إلى رفع الشارات البيض وهو ما يتمثل بقضية التدخل الروسي في الانتخابات الأميركية الأخيرة التي جرت في ٨ تشرن الثاني ٢٠١٦ والتي أوصلت ترامب إلى السلطة حيث تشكل عملية تتالي فصولها التي كان آخرها استماع لجان الكونغرس لشهادات من CIA وFBI في ٢١ نيسان الجاري فيما يخص تلك المسألة سيفاً ذا حدين مسلطاً على عنق ترامب وإدارته، بينما التصعيد أو التهدئة في هذا الملف يرتبط بالأداء الذي يمارسه ترامب وهل هو مصر على «مناكفة» المؤسسة الحاكمة تمهيداً لإدخال تعديلات على عملها أم إن هذا الأمر قد أصبح وراء الظهر الترامبي؟

مرة أخرى يعود «فستان مونيكا لوينسكي» إلى الواجهة في مواجهة رئيس أميركي جديد غير بيل كلينتون (١٩٩٤– ٢٠٠١)، وهو بصورة «عباءة» روسيا، قيل إن ارتداءها كان يمس بالمصلحة الأميركية العليا، ولسوف تتطور فصول التحقيق لاحقاً بوتيرة أعلى للسبب نفسه الذي جعل من لوينسكي تحتفظ بفستانها مدة ثلاثة أشهر من دون غسيل.

بتنا اليوم على أعتاب مرحلة أخرى جديدة وهي مختلفة عن تلك التي سادت ما بعد الاتفاق الكيميائي السوري في ١٤ أيلول ٢٠١٣، أما الاحتمالات فهي مفتوحة على الكثير على حين الراجح أن يزداد الثقلان الإسرائيلي والأردني في مقبل المراحل في محاولة لاستخدام أوراق أخرى لتلك التي تم استخدامها انطلاقاً من الشمال والشرق السوريين.

بكين وبرلين وإيران وعمان يؤكدون على الحل السياسي

لافروف: روسيا ماضية قدماً بحل الأزمة ودعم «جنيف»

| وكالات

بينما أكدت روسيا، أنها ماضية في قدما في حل الأزمة السورية ودعم محادثات جنيف، أعلنت مفوضة السياسة الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغريني، أن الاتحاد متفق مع موسكو على العمل معا في مكافحة الإرهاب وبالشأن السوري، في وقت أكد مبعوث الصين الخاص إلى سورية السفير شيه شياو يان، أن التسوية السياسية هي الحل الوحيد للأزمة السورية، وأقرت كل من الأردن وألمانيا، أن «لا حل عسكرياً» للأزمة، داعيين إلى التنسيق مع روسيا للتوصل إلى حل سياسي لها.

وأكد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في مؤتمر صحفي مع موغريني، أمس، وفق ما نقلت وكالة «سانا»، أن روسيا «ماضية قدما بحل الأزمة في سورية وتفعيل منصة أستانا ودعم المحادثات السورية في جنيف وفق القرار الأممي ٢٢٥٤».

وخلال لقائه موغيريني في موسكو دعا لافروف الاتحاد الأوروبي إلى «التركيز على التصدي للتحديات الواقعية في مجال الأمن بدلا من محاربة المخاطر الوهمية».

وقال لافروف: إن «روسيا مستعدة للتقارب مع الاتحاد الأوروبي»، مشيراً إلى أن «وتائر الحركة من الجانب الروسي ستتناسب مع مدى الاستعداد الذي سيبديه الاتحاد الأوروبي في هذا المجال».

وأضاف لافروف: إن «العلاقات بين الاتحاد الروسي والغرب تمر بمرحلة صعبة لكن ما زلنا مصممين على التعاون كامل النطاق مع الاتحاد الأوروبي بصفته شريكنا الأكبر في المجال التجاري الاقتصادي وإننا واثقون من ضرورة التركيز على المخاطر الواقعية وليس على المخاطر الوهمية في مجال الأمن».

وأكد لافروف أن موسكو مستعدة للتقارب مع الاتحاد الأوروبي، لكنه شدد على أن وتائر الحركة من الجانب الروسي ستتناسب مع مدى الاستعداد الذي سيبديه الاتحاد الأوروبي في هذا المجال. وشدد قائلاً: «إننا مستعدون للذهاب لذات المدى الذي أنتم جاهزون له».

بدورها قالت موغيريني: أنه «على الرغم من الخلافات مع موسكو حول أوكرانيا والقرم فإن الاتحاد الأوروبي وروسيا متفقان على العمل معا في مكافحة الإرهاب وكذلك بشأن سورية وليبيا»، وقالت: «لدينا بعض الخلافات بما يتصل مع أوكرانيا وشبه جزيرة القرم ولكن مع ذلك إننا نواجه تحديات مشتركة وهناك مواضيع للتعاون بيننا».

كما أكدت موغيريني بحسب موقع قناة «روسيا اليوم» الالكتروني، أن بروكسل وموسكو مهتمتان في وضع حد للحرب في سورية، ودعم مستقبل سلمي وديمقراطي في هذه البلاد.

وبحسب موغيريني، فإن «مستقبل سورية يجب أن يقرره السوريون بأنفسهم»، مضيفة أنه «لا يمكن إحلال السلام في هذا البلد قبل أن تتم تسوية كافة المتطلبات الشرعية لجميع أطراف المجتمع السوري».

وأضافت: أن «الانتقال السياسي المتفق عليه من قبل جميع الأطراف برعاية الأمم المتحدة سيؤمن مستقبل سورية السلمي».

في سياق متصل، أكد مبعوث الصين الخاص إلى سورية، أن «الحل الوحيد للأزمة في سورية يكون فقط عبر تسوية سياسية يتم التوصل إليها من خلال المحادثات».

ونقلت وكالة الأنباء الصينية «شينخوا» عن شيه قوله في حديث مع ممثلي وسائل إعلام صينية ومصرية خلال زيارة إلى القاهرة: «يتعين على الأطراف في سورية الالتزام بالمسار الصحيح ألا وهو التسوية السياسية عبر التفاوض وعدم الانحراف عنه كما لا بد لهم من إظهار الإرادة السياسية للانخراط في الحوار وتقديم التضحيات عندما يتطلب الأمر ذلك».

وأضاف: «هناك بعض التطورات الإيجابية التي تمت فيما يتعلق بسورية أولها صمود اتفاق وقف الأعمال القتالية»، معتبرا أن «هناك تطورا إيجابياً آخر يتمثل في وجود إدراك أقوى لأهمية مكافحة الإرهاب والتزام أكبر بهذه المهمة».

وفيما يتعلق بحادث خان شيخون في ريف إدلب شدد شيه على ضرورة أن «يكون فريق التحقيق مستقلا ومتوازنا وعادلا من أجل أن يكون متمتعا بالمصداقية والسلطة اللازمة لإجراء التحقيق»، مشيراً إلى موقف بلاده «الرافض بشدة» لأي استخدام للسلاح الكيميائي من جانب أي دولة أو منظمة أو فرد تحت أي ظرف وفي أي مكان وزمان.

كما أكد، بحسب موقع «اليوم السابع» الالكتروني المصري – في لقاء صحفي محدود الأحد– خلال زيارته للقاهرة على «أهمية دور مصر المحوري في القضية السورية، وأنها تعد شريكا استراتيجياً لبكين، لذا من الطبيعي أن يتم التواصل وتبادل المعلومات والآراء والإجراءات التي يجب أن تتخذ لحل هذا النزاع».

على خط مواز، بحث وزير الخارجية الصيني، وانغ يي، مع نظيره الإيراني، محمد جواد ظريف، الأزمة السورية والوضع في شبه الجزيرة الكورية. وقالت وزارة الخارجية الصينية في بيان لها، بحسب «اليوم السابع»: «تبادل الطرفان وجهات النظر بشأن الأزمة السورية، والوضع في شبه الجزيرة الكورية، وغيرها من القضايا الدولية والإقليمية ذات الاهتمام المشترك».

في الإطار ذاته، أكدت كل من الأردن وألمانيا أمس، وفق ما نقلت وكالة «أ ف ب» للأنباء، أن «لا حلاً عسكرياً» للأزمة في سورية، داعيين إلى التنسيق مع روسيا للتوصل إلى حل سياسي لهذه الأزمة التي دخلت عامها السابع. وقال وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي خلال مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره الألماني سيغمار غابريل في عمان: أن «لا حلا عسكريا للأزمة السورية، لا بد من حل سلمي». وأضاف: «لا بد من إيجاد حل سلمي، روسيا موجودة وكلنا نعي أن لا حل من دون روسيا ولا بد من الحوار معها للتوصل إلى هذا الحل».

وأكد أن «استمرار الصراع واستمرار القتال ضحيته الشعب السوري»، داعياً إلى العمل «مع الولايات المتحدة وأوروبا وروسيا لإيجاد الحل السياسي».

وصعد الأردن في الأسبوعين الأخيرين لهجته تجاه دمشق خصوصاً مع اتهام دمشق لعمان بالضلوع في مخطط لتحرك عسكري أردني أميركي بريطاني في جنوب سورية.

من جهته، قال وزير الخارجية الألماني: «نحن بحاجة إلى حل سلمي للأزمة السورية»، مضيفاً «رغم صعوبة الوضع نحن بحاجة روسيا للتوصل إلى حل في سورية».

لافروف خلال استقباله مفوضة السياسة الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغريني في موسكو أمس (عن وكالة سبوتنيك)

مناع والمحاميد يتبرأان من «وثيقة عهد حوران»: نحن ضد التقسيم

| الوطن

تبرأ رئيس تيار «قمح» المعارض هيثم مناع ورجل الأعمال المعارض خالد المحاميد، مما أطلق عليه «وثيقة عهد حوران» التي تمهد للفدرالي في منطقة حوران جنوبي البلاد، وأكدا أن لا صلة لهما بها، وشددا على أنهما ضد التقسيم في سورية.

ونشرت العديد من وسائل الإعلام مؤخراً ما سمي «وثيقة عهد حوران» التي تحدثت عن إقامة إقليم، أو منطقة حكم ذاتي تضم درعا والسويداء والقنيطرة في جنوبي سورية.

وذكرت أنه أنجزها ٢٢ معارضاً سورية من أبناء المنطقة يقيمون في إسطنبول، من بينهم حقوقيون وأكاديميون، منهم مناع والمحاميد.

وفي بيان مشترك أصدراه في ٢٢ نيسان الجاري ونشرته مواقع إلكترونية، قال مناع المحاميد: تداول البعض على الشبكة الاجتماعية فيلماً بوليسياً يتحدث عن مشروع سموه «وثيقة عهد حوران» تهدف إلى وضع دستور جديد لحوران تمهيدا للفدرالية بإشراف إسرائيلي أردني أميركي ضمن مشروع المناطق الآمنة». وأضافا: «وليس بالمصادفة أن هذا الفيلم السيئ الإخراج والتلفيق، جاء أثناء كشف اللثام عن صفقة المدن الأربع من جهة، وانعقاد المؤتمر الوطني الديمقراطي السوري في جنيف من أجل تشكيل حركة سياسية جديدة جامعة لكل الديمقراطيين السوريين (١٥– ١٧ نيسان ٢٠١٧) في محاولة لضرب المؤتمر بعد إخفاق محاولات منع انعقاده من جهة، والتشكيك بكل المواقف الرافضة للتهجير القسري والاتفاقيات القهرية التي شاركت فيها أطراف مصنفة إرهابية في الأمم المتحدة ومعظم دول العالم من جهة أخرى».

وأوضح مناع والمحاميد في البيان أن «كاد هذا الفيلم يسقط من تلقاء ذاته لولا أن صحيفة «الأخبار» اللبنانية تبنت الموضوع بل وضع أحد صحفييها من البهارات والإضافات ما أوصل إلى جيش لحد جديد وغير ذلك من ترهات».

وأضافا: إنه «بسبب العلاقة التاريخية بين هيثم مناع والفقيد جوزيف سماحة مؤسس الصحيفة ورئيس تحرير الصحيفة الحالي إبراهيم الأمين فقد أكتسب الخبر صدى وأهمية وتناقلته عدة وسائل إعلام تلطت بصحيفة الأخبار».

وأوضحا أنه «كتب إبراهيم الأمين لصديق مشترك التالي: «خطأ شنيع. أعمل الآن على إزالة المقطع عن النت وسأكتب تحية إلى هيثم فيها اعتذار وتقدير له.. مصائبي مصائبي سوف أعمل منها أغنية تجدني أرددها على البحر يومياً».

وذكرا أن «كاتب المقال اتصل معتذراً وواعداً بتصحيح الأمر. إلا أن ذلك لم يحدث حتى اللحظة، الأمر الذي تطلب منا إصدار هذا البيان».

وأكدا، أنه «إن كان ثمة مشروع أو وثيقة كهذا فليس لنا به علم أو خبر أو صلة من قريب أو بعيد. ومن الواضح أن زج اسمينا ليس فقط لإعطاء مصداقية للخبر بل أيضاً ضمن حملة منظمة ضد المحاميد ومناع».

وأضافا: «إن موقفنا من وحدة الأراضي السورية والطابع السيادي لأي قرار يتعلق بطبيعة الحكم والإدارة أوضح من الشمس وقد أكدت على ذلك وثائق مؤتمر القاهرة ووثائق المؤتمر الوطني الديمقراطي السوري ودورنا معروف في المؤتمرين ووثائقهما للقاصي والداني». وذيل البيان بتوقيع المحاميد ومناع.

بدا غير راضٍ عن عدم اتحاد داعش و«النصرة»

الظواهري يهيئ أتباعه لخسارة مناطق سيطرتهم

| الوطن- وكالات

فضح زعيم تنظيم «القاعدة» أيمن الظواهري زيف ما يسمى «فك ارتباط» فرع التنظيم في سورية جبهة النصرة التي غيرت اسمها إلى «جبهة فتح الشام» ومن ثم حلت نفسها ضمن «هيئة تحرير الشام» عن التنظيم الأم.

وفيما بدا أنه أمر عمليات لأتباع «القاعدة» المنتشرين في سورية، دعا الظواهري المسلحين إلى التحول عن إستراتيجيتهم القتالية السابقة القاضية بالتمسك بالمناطق والدفاع عنها، والتحول عنها باتجاه حرب العصابات لأنها تستنزف الخصم، مهيئاً بذلك المسلحين لخسارة مزيد من المناطق أمام تقدم قوات الجيش السوري وحلفائه الذين يشنون هجوماً على معقل المسلحين المتطرفين الرئيس في محافظة إدلب عبر ريف حماة.

وفي الوقت الحالي تتصدر «فتح الشام»، (النصرة سابقاً) وكانت فرع تنظيم «القاعدة» في سورية، تحالفا من الفصائل الإسلامية يعرف باسم «هيئة تحرير الشام» الذي يقود المعارك ضد القوات الحكومية السورية والقوى المتحالفة معها على معظم الجبهات الرئيسية في البلاد. ويلعب التحالف دوراً رئيسياً في السيطرة على معظم محافظة إدلب. وفي عام ٢٠٠١، ساهم الظواهري، مع كل من الزعيم السابق لتنظيم «القاعدة» أسامة بن لادن ومؤسس حركة «طالبان» الأفغانية الملا عمر في بلورة إستراتيجية حرب العصابات التي اتبعتها الحركة بعد الغزو الأميركي لأفغانستان عام ٢٠٠١.

وفي رسالته الأخيرة أخرج الظواهري من جعبته هذا التكتيك عله ينقذ أتباعه ومريديه من هزيمة محققة. وعلى الأرجح أن إخفاق دعوته الأخيرة لـ«الوحدة ما بين المجاهدين» والتي أراد منها رأب الصدع ما بين زعيمي تنظيم داعش أبو بكر البغدادي، و«النصرة» أبو محمد الجولاني هو ما دفعه إلى ذلك.

وانكسرت الجرة ما بين الرجلين في عام ٢٠١٣ وفشلت كل المحاولات التي بذلها الظواهري وغيره من منظري الفكر السلفي الجهادي، في التوفيق بينهما، قبل أن يدخل تنظيماهما في حرب أسفرت عن طرد داعش لمسلحي «النصرة» من المنطقة الشرقية. وبدا الظواهري مغازلاً للبغدادي عندما حذر المسلحين من التحالف الدولي الذي تقوده واشنطن ويتولى قتال داعش في شرق سورية، والذي اكتفى بتوجيه ضربات محدودة لما يسمى «جماعة خراسان» المحسوبة على «القاعدة» وينتشر أعضاؤها الذين من بينهم كبار «الجهاديين» العرب في محافظة ادلب تحت حماية «النصرة».

واللافت في الرسالة التي وجهها الظواهري، أنه اعتبر الحرب في سورية شأن جميع المسلمين في دعوة مكشوفة لأتباع فكر «القاعدة» إلى السفر إلى هناك تحت ذريعة «الجهاد» ضد «أعدائهم» من «الصليبيين» (الدول الغربية) والجيش السوري وحلفائه من الإيرانيين وحزب الله.

وفي تسجيل صوتي على الإنترنت نشر الأحد، دعا الظواهري «مسلحي المعارضة» للتحلي بالصبر، وقال إن عليهم أن «يستعدوا لمعركة طويلة ضد التحالف الدولي والمقاتلين المدعومين من إيران» الذين يقاتلون دعماً للجيش السوري. وقال: «عليكم يا أهلنا في شام الرباط والجهاد أن تعدوا أنفسكم لحرب طويلة مع الصليبيين وحلفائهم (من الإيرانيين والجيش السوري) (!!)».

وشدد الظواهري في التسجيل، بحسب وكالة «رويترز» للأنباء، على أن «أعداء» «الجهاديين» يستهدفونهم لأنهم يسعون لحكم إسلامي في سورية، مضيفاً: إن الغرب وحلفاءه يبذلون كل ما بوسعهم لإيقاف «المد الإسلامي».

ولم يتضح متى تم التسجيل الذي قال فيه زعيم «القاعدة»: إن «الجهاد في سورية ليس واجب السوريين فحسب وإنما كل المسلمين»، محذراً «مسلحي المعارضة من تحويل الصراع إلى صراع داخلي سوري بحت»، كما شدد على التحذير من «علمنة» الأزمة السورية، في إشارة إلى رفضه أي حل لا يسفر عن بناء إسلامي متطرف بديل، ونبه المسلحين إلى أن السعي لإرضاء الغرب لن يفيد الساحة السورية. وتابع: «لم يرضوا عن محمد مرسي رغم أنه قدم لهم كل ما يريدون».

وفي كلمات تنبأ بعدم رضاه عن تحالف «هيئة تحرير الشام» ودفعه وراء حلف بين «النصرة» وداعش، وشدد الظواهري على ضرورة أن تشكل الفصائل السورية المسلحة المناهضة للحكومة، اتحاداً من أجل مواجهة ما اعتبره «العدو الصليبي وحلفاءه».

وفي تموز من العام الماضي أعلنت «النصرة» عن فك الارتباط مع «القاعدة»، وإلغاء العمل باسم «جبهة النصرة» وإعادة تشكيل جماعة جديدة باسم «جبهة فتح الشام»، وفي حينه زعم الجولاني أنه ليست للجبهة بحلتها الجديدة علاقة بأي جهة خارجية. جاء ذلك في خطوة فاشلة كان الغرض منها إخراج هذه الجماعة من قوائم الإرهاب الدولية.

كما أعلنت «فتح الشام» وكذلك «حركة نور الدين الزنكي»، التي كان الغرب يعتبرها جزءاً من «المعارضة السورية المعتدلة»، و٣ فصائل أخرى، عن حلها نفسها وتشكيلها تنظيما جديداً أطلق عليه اسم «هيئة تحرير الشام» بقيادة أبو جابر هاشم الشيخ، قائد ميليشيا «حركة أحرار الشام الإسلامية» سابقاً.

كلفة الجديدة تصل إلى ٨٠٠ دولار للمستعجل و٣٠٠ دولار للدور

بسبب «التزوير».. سفاراتنا توقف التمديد باللصاقة وتحصر الأمر بالجوازات الجديدة

| الوطن

كشفت مصادر رسمية في إدارة الهجرة والجوازات وقف العمل بتمديد جوازات السفر للسوريين في الخارج بأسلوب اللصاقة بعد اكتشاف حالات تزوير لها، والاستعاضة عنها باستصدار جوازات سفر جديدة ولكن وفق رسوم مختلفة.

وأعلن العديد من السفارات السورية في الخارج أمس، ومنها تلك الموجودة في الكويت والأردن وتركيا، وقف العمل بتمديد جوازات السفر السورية المنتهية الصلاحية عبر اللصاقة، وقالت المصادر لـ«الوطن»: إن «أسلوب التمديد السابق لم يعد معتمدا وتمت الاستعاضة عنه باستصدار جوازات جديدة بعد ظهور حالات من تزوير هذه اللصقات وطباعتها، وكان الأمر قيد المعالجة منذ أشهر ولكنه دخل حيز التنفيذ تطبيقاً للقانون رقم ١٨ الصادر في التاسع من نيسان الجاري.

وبينت المصادر، أن مجلس الشعب كان قد أقر نهاية آذار الماضي تعديلات جديدة على المرسوم التشريعي رقم ١٧ لعام ٢٠١٥، الذي كان بدوره قد سمح بمنح جوازات السفر لجميع السوريين داخل وخارج البلاد من دون تمييز، بهدف قطع الطريق على جوازات كان «الائتلاف» المعارض قد بدأ بمنحها للمعارضة السورية بحجة أن الحكومة السورية لا تمنحهم الجوازات.

وقالت المصادر: إن القانون رقم ١٨ الجديد حدد الرسم القنصلي عند منح أو تجديد جواز أو وثيقة سفر للسوريين ومن في حكمهم الموجودين خارج سورية بشكل فوري ومستعجل بمبلغ ٨٠٠ دولار أميركي، أو ما يعادلها باليورو، أو بإحدى العملات المحلية المعتمدة في البلدان الموجودة فيها السفارات والقنصليات السورية، من دون إضافة أي رسوم أخرى باستثناء رسم التسجيل القنصلي في حال لم يكن مسجلاً لديها.

وبات رسم استصدار جواز السفر السوري للمغتربين خارج سورية بشكل مستعجل هو الأعلى في دول العالم.

وأضافت المصادر: أما إذا كان منح أو تجديد الجواز ضمن نظام الدور، فإن الرسم القنصلي يبلغ ٣٠٠ دولار، على أن يتم استصدار الجواز، وفق رسم ٨٠٠ دولار، خلال ثلاثة أيام عمل كحد أقصى، وضمن نظام الدور، ما بين عشرة أيام عمل كحد أدنى وواحد وعشرين يوم عمل كحد أقصى.

وبينت المصادر، أنه إن كان الجواز سيتم استصداره للمغترب السوري عبر أحد ذويه وأقاربه حتى الدرجة الرابعة، ولكن عبر أحد فروع إدارة الهجرة والجوازات داخل سورية، فإن الرسوم تبقى ذاتها، أما الفترة فتصبح للمستعجل ٢٤ ساعة كحد أقصى، وضمن نظام الدور سبعة أيام كحد أدنى وخمسة عشر يوماً كحد أقصى.

وكان المرسوم التشريعي رقم ١٧ لعام ٢٠١٥ قد حدد الرسم القنصلي بمبلغ ٤٠٠ دولار للمغتربين سواء للتمديد لسنتين أو لاستصدار جواز جديد لست سنوات، وأدى صدور ذلك المرسوم حينها إلى إقبال شديد من المغتربين أو ممن غادر البلاد بشكل غير نظامي، للحصول أو لتجديد جوازاتهم السورية ما ساهم بتزويد الخزانة السورية بمبلغ يزيد على ٥٠٠ مليون دولار.

وبينت المصادر، أن الشروط السابقة فيما يتعلق بفترة منح الجواز الجديد تتعلق بالسفارات التي توجد فيها محطة لإصدار الجوازات، مشيرة لتوافر مثل هذه المحطة في العديد من السفارات السورية.

وقالت: إن السوريين المغتربين يمكن لهم زيارة دولتهم واستصدار جواز جديد بتكلفة ربما أقل من تكلفة استصدار الجواز المستعجل، حيث لا تكلفه العملية في هذه الحالة سوى ٣٠ ألف ليرة سورية، أي أقل من ٦٠ دولاراً، إذا أراد استصدارها خلال ٢٤ ساعة، و١٢١٠٠ ليرة، أي نحو ٢٣ دولاراً، إذا أراد استصدار جوازه خلال أسبوع، يضاف إليها قيمة تذاكر السفر ذهاباً وإياباً من الدولة المقيم فيها إلى دمشق.